



## دور المراجعة الداخلية كأداة لمواجهة الفساد المالي في تفعيل حوكمة المصارف التجارية

د.عمر محمد الغرياني

قسم المحاسبة/كلية الاقتصاد والتجارة/جامعة المرقب

د.فرج علي الأخضر

قسم المحاسبة/كلية الاقتصاد والتجارة/جامعة المرقب

نورالدين علي الأشقر

قسم المحاسبة/كلية الاقتصاد والتجارة/جامعة المرقب

### الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المراجع الداخلي كألية رقابية داخلية لمواجهة الفساد المالي في تفعيل حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة ، وذلك في ظل الجهود المبذولة لتطوير دور المراجع الداخلي في الجهاز المصرفي الليبي وتم في الجانب النظري استعراض المفاهيم والمبادئ المتعلقة بالمراجعة الداخلية وحوكمة الشركات ، وأما في الجانب العملي فقد تم تصميم استمارة استبيان وتوزيعها على الموظفين بإدارات المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية بمدينة الخمس لمعرفة آرائهم حول موضوع الدراسة ، وبينت النتائج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية، القيام بعملية المراجعة الداخلية وفق المعايير المهنية، استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، متابعة تطبيق وتقييم نظم وإجراءات إدارة المخاطر وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية قيد الدراسة وبما يساهم في مكافحة الفساد المالي داخل المؤسسة .

الكلمات المفتاحية : حوكمة الشركات ، المراجعة الداخلية ، الفساد المالي

### 1-1 المقدمة :

أدى انهيار العديد من الشركات الكبرى في العشر سنوات الأخيرة ذات الشهرة الجيدة في مجال نشاطها، والتي يقوم بمراجعة حساباتها شركات المحاسبة الكبرى والتي أصدرت تقاريرها بما يفيد عدالة قوائمها المالية في التعبير عن نتيجة نشاطها ومركزها المالي دون أي تحفظات، إلى لفت انتباه الأطراف ذات العلاقة لبحث أسباب هذه الإنهيارات ، وإلى ضرورة التركيز على تحقيق رقابة فعالة على إدارة الشركات ومكافحة حالات الفساد المالي والإداري والحفاظ على تحقيق مصالح كافة الأطراف المتعاملة مع هذه الشركات.

ومن أدوات الرقابة التي زاد الاهتمام بها وظيفة المراجعة الداخلية والتي شهدت تطورا ملحوظا في مهامها انعكس في التعريف الجيد للمراجعة الداخلية الذي صدرها معهد المراجعين الداخليين الأمريكي Institute of Internal Auditors في سنة 1999 ، حيث عرفها بأنها "تأكيد موضوعي مستقل ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات الشركة وهي تساعد الشركة في تحقيق أهدافها من خلال تقديم طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة".



وتبعاً لذلك أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية تقوم بعملية تقييم المخاطر والحوكمة والتأكد من النظم الرقابية وتساعد الشركة في تحسين عملياتها ، ونشاطاً استشارياً وذلك من خلال قيامها بدور تكميلي هام في عملية الحوكمة بالشركة وفي مجال إدارة المخاطر والرقابة.

وقد أكدت أغلب التقارير المهنية الصادرة عن الهيئات المهنية التي تمثل المحاسبة والمراجعة وذلك بعد دراسة حالات الانهيار للشركات في العديد من الدول ، وحالات الغش والتلاعب في التقارير المالية وتعزيز إجراءات الرقابة والحوكمة في الشركات على ضرورة تواجد إدارات المراجعة الداخلية والقيام بدور فعال في الحوكمة وتقييم نظم الرقابة وإدارة المخاطر (عويض، 2005، ص17).

إلا أن هذا الدور الحديث للمراجعة الداخلية غامض ولم يحدد بشكل بواضح مهام ومسؤوليات المراجع الداخلي اتجاه إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة ويسعى الباحثون من خلال هذه الدراسة الكشف عن دور المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية كأداة لمكافحة الفساد المالي في تفعيل سياسة الحوكمة.

## 1-2 مشكلة الدراسة:

أدى ازدياد حالات الإفلاس وال فشل المالي المترتبة على الفساد المالي للعديد من الشركات في السنوات الأخيرة إلى زيادة الإهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية في الشركات ، وإلى الحاجة الملحة الى تفعيل ما يعرف بحوكمة الشركات.(عبدالمجيد، 2007، ص4)

وقد ظهرت الأصوات التي تطالب بضرورة تطوير دور المراجع الداخلي والحاجة لإضافة مهام جديدة له تساعد لمنع حالات الإفلاس والإعسار والتجاوزات المالية كأداة لمكافحة الفساد المالي ، وخاصة بعد فشل المراجع الخارجي عن الكشف المبكر لمخاطر النشاط وإصدار تقارير خالية من الإشارة إليها، و نظرا لوجود المراجع الداخلي طوال الوقت داخل الشركة مما يجعله على دراية أكبر بطبيعة العمليات ومستوى الأداء ، ومعايشته للتصرفات وكل نواحي النشاط بها ، كما أنه يقوم بفحص منتظم على مدار العام بحيث يشمل كافة أنواع عمليات الشركة .(محمود، 2008، ص5)

وبالتالي تطورت الوظائف التي تقوم بها المراجعة الداخلية بالشركة، فلم تعد تلك الوظيفة التي تنحصر مهامها في فحص العمليات المالية والمحاسبية أو حتى جميع عمليات الشركة فحسب، بل أصبح لها دور في فحص وتقييم نظم الرقابة، وتحديد وتقييم المخاطر المحيطة بنشاط الشركة للمساهمة في تخفيض المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف الشركة والحد من الفساد المالي ، كما أصبحت إحدى مكونات أي عملية حوكمة داخل الشركة ، فهي الوظيفة التي تربط بين باقي مكونات الحوكمة داخل الشركة (مجلس الإدارة\_ لجنة المراجعة\_ المراجع الخارجي) ، وهذه الوظائف المتنوعة جعلت من المراجعة الداخلية نشاطاً مضيفاً للقيمة .

ولقد أكدت أغلب التقارير المهنية التي تناولت هذه التطورات على أهمية دور المراجعة الداخلية في كل من فحص وتقييم نظم الرقابة وتحديد وتقييم التعامل مع المخاطر والحوكمة (عويض، 2005، ص17) ، إلا أن وظيفة المراجعة الداخلية في ليبيا لا زالت تركز على ممارسة الدور التقليدي لها والقيام بالدور الرقابي ، وبالتالي يرى الباحثون ضرورة دراسة هذا الدور والكشف عنه في المصارف التجارية الليبية لتوضيح مدى إمكانية مساهمة المراجعة الداخلية في دعم الحوكمة باعتبارها كأداة لمكافحة الفساد المالي داخل المؤسسات. ويمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤل الرئيسي التالي :

ما الدور الذي يمكن أن تقوم به إدارة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية كأداة لمكافحة الفساد المالي في تفعيل تطبيق حوكمة الشركات؟

### 3-1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1\_ إبراز أهمية حوكمة الشركات في المؤسسات.

2\_ بيان الدور الذي يمكن أن تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية في دعم تطبيق حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية لمكافحة الفساد المالي.

### 4-1 أهمية الدراسة:

تتضمن أهمية علمية وأهمية عملية كما يلي:

**الأهمية العلمية:** وتتمثل في حداثة الموضوع ، وندرة الكتابات والبحوث العلمية حوله في ليبيا ، وذلك لتوضيح الدور الحيوي والهام للمراجعين الداخليين في تفعيل تطبيق الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية كأداة من أدوات مكافحة الفساد المالي. أما **الأهمية العملية:** يقوم الباحثون من خلال دراسة الدور الحديث للمراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية بتنبية المسؤولين بهذه المؤسسات إلى مدى فائدة هذا الدور الذي يمكن لوظيفة المراجعة الداخلية القيام به في مواجهة الصعوبات والأزمات وتقليل المخاطر والنتيجة عن الفساد المالي التي قد تتعرض لها ، وكذلك تفيد الدراسة المراجعين الداخليين للإرتقاء بنشاط المراجعة الداخلية لمستوى استراتيجي وزيادة فعالية أنشطتها ، وأن دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى اهتمام أكبر بتقديم خدمات التأكيد والخدمات الاستشارية بشأن نظم الرقابة وتقييم عملية إدارة المخاطر مع تكوين علاقات جيدة مع باقي أطراف الحوكمة ، كما تفيد الدراسة المصارف الليبية في إحكام الرقابة ومكافحة الفساد المالي وتطوير أداء المصارف ، مما ينعكس إيجابيا على الإستثمار في هذه المؤسسات والحد من الفساد المالي ، وبالتالي تنشيط الاقتصاد الليبي مستقبلاً.

### 5-1 فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات الرئيسية التالية:

الفرضية الأولى:

$H_1$ : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية للحد من الفساد المالي.

$H_0$ : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية للحد من الفساد المالي.

الفرضية الثانية:

$H_1$ : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيام بعملية المراجعة الداخلية وفق المعايير المهنية وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية للحد من الفساد المالي.

$H_0$ : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيام بعملية المراجعة الداخلية وفق المعايير المهنية وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية للحد من الفساد المالي.

الفرضية الثالثة:

$H_1$ : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية إدارة المراجعة الداخلية وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية للحد من الفساد المالي.



$H_0$  : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية إدارة المراجعة الداخلية وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية للحد من الفساد المالي.

الفرضية الرابعة:

$H_1$ : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متابعة تطبيق وتقييم نظم وإجراءات إدارة المخاطر وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية للحد من الفساد المالي.

$H_0$  : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متابعة تطبيق وتقييم نظم وإجراءات إدارة المخاطر وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية للحد من الفساد المالي.

### 1-6 منهجية الدراسة:

**الجانب النظري:** في هذا الجانب تم استعراض جوانب مشكلة الدراسة بإستخدام المنهج الوصفي في الأدب المحاسبي بالإعتماد على بعض الدراسات السابقة التي تمت في هذا المجال، وبالإطلاع على المراجع والمقالات والدوريات والأبحاث المنشورة التي تناولت تطور وظيفة المراجعة الداخلية ، وذلك بغرض بناء إطار نظري للدور الحديث للمراجعة الداخلية في دعم تطبيق الحوكمة كأداة للحد من الفساد المالي.

**الجانب العملي:** تم في هذا الجانب إجراء دراسة عملية بالمصارف التجارية الليبية للتعرف على الدور الذي يمكن أن تؤديه وظيفة المراجعة الداخلية في دعم الحوكمة ، وكأداة من أدوات مكافحة الفساد المالي داخل المؤسسات بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك من خلال استخدام الإستبيان كوسيلة لتجميع البيانات اللازمة من عينة الدراسة لإختبار الفرضيات وتحليل الإجابات واستخلاص النتائج المطلوبة.

ويتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، أما عينة الدراسة تتمثل في المصارف التجارية الواقعة في نطاق مدينة الخمس.

### 1-7 حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: دور إدارة المراجعة الداخلية كأداة لمكافحة الفساد المالي في تفعيل سياسة حوكمة الشركات.  
الحدود البشرية: تتكون من مدراء مكاتب المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين بالمصارف التجارية بمنطقة الخمس.  
الحدود المكانية: منطقة الخمس.

الحدود الزمنية: تمتد في الفترة من 2019 /5/1 إلى 2019 /8/31.

### 1-9 الدراسات السابقة:

1-9-1 دراسة عاشور (1990) ، بعنوان "تقييم دور المراجع الداخلي في الشركات الصناعية الليبية":

استهدفت هذه الدراسة تقييم دور المراجع الداخلي في الشركات الصناعية الليبية، إلى تقديم أساس نظري للمراجعة الداخلية من حيث تطورها وعناصرها الأساسية. وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها عدم توفر معظم الاستقلالية المطلوب توفرها في أقسام المراجعة الداخلية بالشركات الصناعية الليبية وأيضاً عدم توفر أغلب المتطلبات الأساسية لضمان كفاءة وتأهل المراجعين الداخليين في معظم أقسام المراجعة بالشركات الصناعية الليبية وكذلك عدم قيام المراجعين الداخليين بالشركات الصناعية الليبية بتأدية نسبة كبيرة من المهام الواجب عليهم القيام بها.



### 1-9-2 دراسة خلاط (2005/2/24-22) ، بعنوان "مجال خدمات وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية":

قدمت هذه الدراسة في المؤتمر الأول حول الرقابة الداخلية - الواقع والآفاق في 2005/2/24-22م وذلك لتحقيق هدف التعرف على مجال خدمات المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية التابعة للقطاع العام. وقد توصلت إلى نتيجة مفادها أن خدمات المراجعة الداخلية في الشركات محل الدراسة تتركز في تقديم خدمات الحماية أو الوقاية.

### 1-9-3 دراسة أبو عقرب (2005) ، بعنوان "دراسة العوامل التي تؤثر على كفاءة أداء المراجعين الداخليين في الشركات الصناعية العامة الليبية":

تناولت هذه الدراسة العوامل التي تؤثر على أداء المراجعين الداخليين في الشركات الصناعية العامة الليبية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أنه لا تتوفر للمراجعين الداخليين في الشركات الصناعية العامة الليبية الاستقلالية والموضوعية الأمر الذي يشكك في مقدرتهم على أداء أعمالهم بالشكل المطلوب ، كما أن المراجعين الداخليين لا يقومون بتأدية نسبة كبيرة من المهام الواجب عليهم القيام بها في الشركات الصناعية العامة الليبية باتباع الأسلوب الصحيح بالإضافة لضعف إدارة أقسام المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية العامة الليبية.

### 1-9-4 دراسة عاشور و خلاط (2005/2/24-22) ، بعنوان "مدى اهتمام الإدارة العليا بالشركات الليبية بوظيفة المراجعة الداخلية":

قدمت هذه الدراسة في المؤتمر الأول حول الرقابة الداخلية الواقع والآفاق في 2005/2/24-22م وذلك لتحقيق هدف التعرف على نسبة الإدارات العليا بالشركات الليبية التي لا تهتم بوظيفة المراجعة الداخلية، وقد استهدفت هذه الدراسة الشركات الليبية التابعة للقطاع العام، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن أغلب الإدارات العليا في الشركات محل الدراسة لا تهتم بتوفير المقومات الأساسية لوظيفة المراجعة الداخلية.

### 1-9-5 دراسة عبدالنور (2015/5/25) ، بعنوان "دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات":

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المراجعة الداخلية كآلية رقابة داخلية على حوكمة الشركات في ظل الجهود الرامية إلى تطور وتحسين تسيير الشركات محل الدراسة ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه توجد علاقة بين المراجعة الداخلية ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة كما أظهرت هذه الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية ومبدأ الحوكمة (ضمان حقوق المساهمين، المعاملة المتساوية للمساهمين، الإفصاح والشفافية، دور أصحاب المصالح) وأظهرت الدراسة وجود علاقة ذات إحصائية بين المراجعة الداخلية ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

### 1-9-6 دراسة الجبو (2017)، بعنوان "دور المراجعة الداخلية بالمؤسسات الصناعية الليبية في تفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات من خلال تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية ، دراسة تطبيقية على الشركة الليبية للحديد والصلب":

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة المراجعة الداخلية بالمؤسسات الصناعية في تفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات من خلال تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية ، واجريت هذه الدراسة على الشركة الليبية للحديد والصلب ، وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة المراجعة الداخلية بالشركة الليبية للحديد والصلب تساهم في تفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات من خلال التزامها وبصورة جيدة بتطبيق معايير المراجعة الداخلية وهو ما يستدعي من الشركة القيام بدراسة وتطوير المعايير بصورة مستمرة لدعم وتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة ، وأوصت الدراسة بالعمل على تعميق المفاهيم والمبادئ التي قضت بها المعايير



الدولية للمراجعة الداخلية لدى كافة المراجعين الداخليين من خلال إتاحة الفرصة لهم لحضور الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة.

### 1-9-7 دراسة الشيخ ومحمد ( 2017 ) ، بعنوان " دور المراجعة الداخلية وأثرها في تطبيق حوكمة الشركات ":

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على فاعلية المراجعة الداخلية في دراسة وتقييم الرقابة الداخلية حيث اتضح أن للمراجعة الداخلية دور فعال في إعادة هيكلة نظام الرقابة الداخلية وإثبات الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في ظل تطبيق مفهوم حوكمة الشركات ، واعتمدت الدراسة على المنهج العلمي القائم على المزج بين المنهج الإستقرائي والإستنباطي ، وخلصت إلى إثبات دور المراجعة الداخلية الفعال في تقويم نظام الرقابة الداخلية وإبراز الذي حدث لمفهوم المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات ، وأوصت بضرورة تطوير دور المراجعة الداخلية بالشكل الذي يوضح مدى تأثيرها في تقويم الرقابة الداخلية وضرورة إصدار معايير خاصة بحوكمة الشركات .

### التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال سرد الدراسات السابقة نجد أن الإختلاف بين هذه الدراسة ، والدراسات التي تمت داخل البيئة الليبية أنها تناولت دور ومهام المراجع الداخلي بصفة عامة وتقييم دور المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية ، أما هذه الدراسة فقد تناولت دور المراجع الداخلي في تفعيل سياسة الحوكمة في المصارف التجارية الليبية التي لم تنطرق له الدراسات السابقة في البيئة الليبية.

أما الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسات التي تمت خارج ليبيا وتناولت دور المراجع الداخلي في تفعيل الحوكمة ، فإن الفرق يتمثل في أنها طبقت في بيئات أخرى غير البيئة الليبية.

## 2 المراجعة الداخلية :

### 2-1 المقدمة :

لقد تضاعف الإهتمام بمهنة المراجعة في الآونة الاخيرة سواء كانت الداخلية منها أوالخارجية بعد تعدد وتوالي الأزمات المالية التي مست كبرى الشركات العالمية ، بسبب فشل فرض ضوابط صارمة على مهنة المراجعة الداخلية كالية لحوكمة الشركات ، حيث وجهت أصابع الإتهام في هذه الأزمات إلى المراجعين ومراقبي الحسابات وذلك على خلفية تأكيدهم على صدق وصحة القوائم المالية وما تحتويه من معلومات وبيانات لا تعكس جوانب عدة أهمها حقيقة الوضع المالي ، لذلك أصبح من اللازم تطوير مسؤوليات ومهام المراجعين لبذل العناية المهنية الكافية عن طريق تطويردورالمراجع الداخلي والخارجي بما يسمح بمنع واكتشاف وتصحيح وتقادي مثل هذه الأزمات . ( شيبان، 2016، ص2)

### 2-2 مفهوم المراجعة الداخلية :

تعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة لغرض التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية ، ويمكن تعريف المراجعة الداخلية بأنها " نشاط تقييمي مستقل تقوم به إدارة أو قسم داخل الشركة ومهمته فحص الأعمال المختلفة في المجالات المحاسبية والمالية والتشغيلية وتقييم الادارات والاقسام في هذه الشركة ، وذلك كأساس لخدمة الإدارة العليا وكما أنها رقابة ادارية تؤدي عن طريق قياس وتقييم فاعلية الوسائل الرقابية الاخرى". (حجازي، 2010، ص24)  
وعرفت بأنها "نشاط تقييمي داخل الشركة لخدمة إدارتها ،وتقوم بها إدارة داخل الشركة تسمى إدارة المراجع الداخلي ومجالها عمليات ونظم معلومات وأنشطة وأقسام المشروع ككل " (شحاته واخرون ، 2013، ص 27)



كما تعرف المراجعة الداخلية بأنها "مجموعة من الاجراءات التي تتشأ داخل الشركة لغرض التحقق من تطبيق السياسات المالية والادارية المرسومة " ومن خلال هذا التعريف يتضح أن وظيفة المراجعة الداخلية لا تقتصر على الامورالمالية فقط بل يبعدها إلى الامور الادارية الاخرى "التشغيلية " وبالتالي فهي تهتم بالاتي : (اشتيوي، 2013، ص 86)

1- التقييم الدوري للسياسات الادارية والاجراءات التنفيذية المتعلقة بها وابداء الرأى حيالها وذلك بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق أعلى كفاءة إدارية .

2- التقييم الدوري للسياسات المالية والمحاسبية وكل الاجراءات المتعلقة بها والتأكد من أنها تسير دون انحراف.

### 2-3 أهداف المراجعة الداخلية :

إن هدف المراجعة الداخلية هو خدمة الشركة ككل ولم يعد مقتصرًا على خدمة الإدارة فحسب ، ويمكن تلخيص الأهداف الاساسية للمراجعات الداخلي في الآتي: (نور، 2007، ص234)

1- مساعدة جميع الوحدات الإدارية إلى اخلاء مسؤولياتهم من خلال التقارير المتعلقة بفحص وتحليل نتيجة أعمالهم بشكل واقعي بعيدا عن التحيز ، وتقديم التوصيات في حالة وجود ثغرات أو نقاط ضعف في النظام .

2- إضافة قيمة للشركة وتحسين عملياتها ومساعدتها في تحقيق أهدافها ، عن طريق تقييم وتحسين عمليات إدارة الخطر والرقابة والتوجيه ، وبناء على ذلك يشمل نطاق المراجعات الداخلي آلية ضبط وتقييم وتحسين كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية .

3- التأكد من صحة سير الأمور المالية واختبار دقة العمليات المثبتة في الدفاتر والسجلات لتقرير مدى مطابقتها للقوانين والتعليمات والأنظمة .

4- التأكد من أن كافة القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات السارية مطبقة من قبل العاملين في الشركة.

5- تدقيق القرارات الإدارية ومتابعة الإجراءات الهادفة إلى حماية موجودات الشركة من سوء الاستخدام أو التلف أو الضياع .

6- تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وتحديد مدى قابلية الاعتماد على المعلومات .

7- مراجعة وسائل حماية الأصول والتحقق من وجود هذه الأصول والالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة.

8- مراجعة العمليات أو البرامج للتأكد فيما إذا كانت النتائج تتسجم مع الأهداف المرجوة ، وفيما إذا كانت العمليات أو البرامج قد تم تنفيذها كما هو مخطط لها .

9- الوصول للأهداف والغايات وتحديد مواطن الخطر .

### 2-4 مهام ومسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية في المصارف لتفعيل مبادئ الحوكمة :

تأتي المراجعة الداخلية كمحور أساسي لتجسيد الفعالية المنشودة للحوكمة وذلك في إطار تفعيل دور أصحاب المصالح لضمان فعالية الحوكمة ، فيتعين على الشركات من أجل الحصول على قوائم مالية على درجة عالية من الشفافية والإفصاح وتتسم بالمصادقية من قبل أصحاب المصالح ، أن تقوم بتفعيل دور المراجعة الداخلية داخل الشركة ولضمان تنفيذ هذه الأعمال في منظومة الحوكمة لادب من وجود التنظيم الإداري والمهني المتكامل ، ويشتمل على مجلس الإدارة والمراجعين الداخليين وإدارة المراجعة الداخلية الأمر الذي يفرض على الإدارة مراعاة الأتي : (www.ir.egytrans.com 2/9/2019)

1- أن يكون لدى المصرف نظام محكم للمراجعة الداخلية وأن يتعاون في وضعه مع المدراء وأن يتولى تنفيذ إدارة المراجعة الداخلية .



2- يتولى إدارة المراجعة الداخلية مسؤول متفرغ بالمصرف ويكون من القيادات الإدارية بها ويكون به الإتصال مباشرة والتشاور مع رئيس مجلس الإدارة ويقوم بحضور جميع اجتماعات لجنة المراجعة .

3- يكون تعيين وتجديد وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية وتحديد معاملته المالية بقرار من العضو المنتدب ، وبموافقة لجنة المراجعة .

4- يجب أن يكون لمدير المراجعة الداخلية الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه .

5- يقدم مدير إدارة المراجعة الداخلية تقرير ربع سنوي إلى مجلس الإدارة وإلى لجنة المراجعة عن مدى إتزام المصرف بأحكام القوانين والقواعد المنظمة لنشاطها ، وكذلك عن مدى إتزامها بقواعد الحوكمة .

6- يصدر بتحديد أهداف وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية واسم مديرها ومن يعاونه قرار واضح ومفصل ومكتوب من مجلس الإدارة.

7- تهدف المراجعة الداخلية إلى وضع نظم لتقييم وسائل ونظم وإجراءات إدارة المخاطر لتطبيق قواعد الحوكمة بها بشكل سليم.

8- يتم وضع نظم وإجراءات المراجعة الداخلية بناء على تصور ودراسة للمخاطر التي تواجه المصرف ، على أن يستعان في ذلك بآراء وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات ومديري المصرف وأن يتم تحديث متابعة وتقييم تلك المخاطر بشكل دوري

### 3 حوكمة الشركات :

#### 3-1 المقدمة:

ظهر مفهوم حوكمة الشركات بقوة في السنوات القليلة الماضية نتيجة للعديد من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والتنظيمية التي دفعت تجاه تلك المفهوم لتعزيز أداء الشركات ، والحوكمة لغة مستمدة من الحكم وهو ما يعني الإنضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعنيه هذه الكلمات من معنى (حماد، 2009 ، ص9) .

#### 3-2 مفهوم الحوكمة :

الحوكمة في اللغة من حكم الشيء وأحكمه أى منعه من الفساد ، أما اصطلاحاً فهي القواعد والإجراءات التي تتبع لضبط وتنظيم العلاقات بين ملاك الشركة وإدارتها وأصحاب المصالح فيها ، من أجل تحقيق كفاءة الأداء والفعالية وحفظ حقوق كل منهم وتمكينهم من الرقابة وتقييم الأداء. ( عمر ، 2008 ، ص3 )

أما الترجمة المختصرة لمصطلح الحوكمة Corporate Governance ، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح فهي "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة" .

وتعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح فقد عرفت بأنها " مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تمكن إدارة الشركة من تعظيم ربحيتها وقيمتها في المدى البعيد لصالح المساهمين ". ( آل خليفة ، 2007 ، ص9) . أما مؤسسة التمويل الدولية ، فقد عرفت بأنها " النظام الذي تتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها . ( IFC, 2007, p7) ، كما عرفت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بأنها " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين ". ( OECD,2007,p8)

#### 3-3 أهداف حوكمة الشركات :

من الأهداف التي تسعى الحوكمة إلى تحقيقها ما يلي: ( OECD,1999,p3 )

1- وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة لتحقيقها .

2- تحسين أداء الشركات .





- 3- وضع أنظمة لإدارة الشركة وفقا لهيكل يحدد توزيع جميع الحقوق والمسؤوليات ، فيما بين مجلس الإدارة والمساهمين .
- 4- وضع أنظمة الإدارة على إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارتها .
- 5- وضع الأنظمة الكفيلة بمعالجة العش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ماديا وأخلاقيا .

#### 3-4 مبادئ الحوكمة في الشركات :

تمثل مبادئ الحوكمة العمود الفقري لحوكمة الشركات ، فقد حازت على اهتمام مختلف الهيئات والتنظيمات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة مثل بنك التسويات الدولي (BIS) ، ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) وغيرها ، حيث تهدف هذه المبادئ إلى عرض معايير للممارسات المثلى الشائعة بحيث تكون مفيدة لجميع الدول دون استثناء من حيث الثقافة لتلك البلدان أو القوانين واللوائح أو مدرجة في البورصة وغيرها ، وقد تم ترتيب هذه المبادئ لتدور حول ستة مبادئ أساسية وهي : ( أوصيف ، 2010 ، ص24-26 )

**المبدأ الأول : ضمان وجود أساس فعال لإطار الحوكمة /** ينبغي على إطار الحوكمة أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية .  
**المبدأ الثاني : ضمان حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية /** ينبغي على إطار الحوكمة أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم .

**المبدأ الثالث : المعاملة المتساوية للمساهمين /** ينبغي على إطار الحوكمة أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين مما في ذلك المساهمين للأقلية والمساهمين الأجانب وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم .

**المبدأ الرابع : دور أصحاب المصالح /** ينبغي على إطار الحوكمة أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشأها القانون ، كأن ينشأ نتيجة لإتفاقيات متبادلة ، وأن يعمل على تشجيع التعاون والنشاط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة ماليا .

**المبدأ الخامس : الإفصاح والشفافية /** ينبغي على إطار الحوكمة أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة ن بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركات  
**المبدأ السادس : مسؤوليات مجلس الإدارة /** ينبغي على إطار الحوكمة أن يضمن التوجيه والإرشاد الإستراتيجي للشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين .

#### 3-5 الأطراف المؤثرة في حوكمة المصارف :

هناك أربعة أطراف رئيسية تؤثر وتتأثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة المصارف فهي تحدد مدى نجاحها أو فشلها وهي كما يلي : ( علي وشحاته ، 2007 ، ص20 )

- 1- **المساهمون :** وهم من يقوم بتقديم رأس المال عن طريق ملكيتهم للأسهم في المصرف ، وذلك في سبيل الحصول على أرباح مناسبة لإستثمارهم وأيضا تعظيم قيمة المصرف على المدى الطويل ، وهم من لهم الحق في اختيار مجلس الإدارة .
- 2- **مجلس الإدارة :** وهم من يمثل المساهمين وأصحاب المصالح ، ويقوم مجلس الإدارة بإختيار المديرين التنفيذيين الذين توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المصرف ، بالإضافة إلى الرقابة على آدائهم كذلك رسم السياسات العامة للمصرف والحفاظ على حقوق المساهمين .



**3- الإدارة :** وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمصرف وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة ، كما تعتبر المسؤولة عن تعظيم أرباح المصرف وزيادة قيمتها ، بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تتشرف للمساهمين .

**4- أصحاب المصالح :** وهم مجموعة من الاطراف الذين تربطهم مصالح مع المصرف مثل الدائنين والموردين والعملاء والموظفين ، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان ، فالدائنون يهتمون بمقدرة المصرف على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة المصرف على الإستمرار .

وهذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة بالمصرف أو الشركة ، فهم من يقوم بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات ، أما العملاء هم الطرف الذي يشتري السلعة أو الخدمة وبدونهم لا داع لوجود الشركة ، ولذلك يجب أن يكون مجلس الإدارة مدركا لهذه الحقائق ، وأن يتأكد من حسن إدارة الشركة لخدمة العميل وإرضائه ، أما الموردون فهم من يبيع الشركة المواد الخام والبضائع والمواد الأولية ، وبذلك تعتمد عليهم الشركة في التوريد بالوقت والجودة المناسبة ، أما فيما يتعلق بالمولين كالمؤسسات المالية والمصارف أو الأطراف التي تمنح الشركة التسهيلات الإئتمانية فينبغي التعامل معهم بمنتهى الحرص والدقة ، فالمعلومات المضللة للمولين والمصارف قد تقطع مستقبلا خطوط التمويل مما يؤثر سلبا على أعمال الشركة وخططها المستقبلية ، وبشكل عام يتضح أن هذه الأطراف تتأثر بالعلاقات فيما بينها في مجال تفعيل أطر ومبادئ الحوكمة في المصارف . ( قباجة ، 2008 ، ص43 )

#### 4-0 التحليل الإحصائي للاستبيان واختبار فرضيات الدراسة :

##### 4-1 اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

من الشروط الواجب توفرها في أداة البحث أن تكون صادقة حيث يعتبر الصدق من المقومات المهمة التي ينبغي أن يتسم بها الإستبيان ويعد صادقا عندما يقيس ما وضع لقياسه ، أي أن الصدق هو أن تؤدي أداة البحث إلي الكشف عن الظواهر والسمات التي يجري من أجلها البحث، وبناء على ذلك وبعد إعداد الإستبيان بصورته الأولية تم استخدام الصدق الظاهري للتأكد من صلاحية الفقرات بعرض هذا الإستبيان ن على مجموعة من المحكمين .

واختبار ألفا كرونباخ (  $\alpha$  ) للصدق والثبات من الإختبارات الإحصائية المهمة لتحليل بيانات الاستبيان ، وللقيام بأي تحليل لبيانات الإستبيان يجب إجراء اختبار ألفا كرونباخ (  $\alpha$  ) وهو اختبار يبين مدى مصداقية إجابات مفردات العينة على أسئلة الإستبيان .

$$\alpha = \frac{k}{k-1} \left( 1 - \frac{\sum S_i^2}{S_T^2} \right)$$

$k$  عدد الأسئلة في الإستبيان .

$\sum S_i^2$  مجموعة تباينات العناصر .

$S_T^2$  تباين الدرجة الكلية .

ومعامل ألفا تكون قيمته من (0 إلى 1) ويبين مدى الارتباط بين إجابات مفردات العينة ، عندما تكون قيمة ألفا ( 0 ) فذلك يدل على عدم وجود ارتباط مطلق ما بين إجابات مفردات العينة ، أما إذا كانت قيمة معامل ألفا واحد صحيح فإن ذلك يدل على عدم وجود ارتباط تام بين إجابات مفردات العينة، ومن المعروف أن اصغر قيمة مقبولة لمعامل ألفا هي 0.60 وأفضل قيمة تتراوح بين ( 0.70 إلى 0.80 ) وكلما زادت القيمة عن 0.80 كان ذلك أفضل ، وفي حين ما إذا كانت قيمة معامل ألفا



كرونباخ أقل من 0.60 فيتم إجراء حذف الإجابات الأقل ارتباطا وذلك باستخدام برنامج SPSS فيتم حذف الأسئلة ذات العلاقة والتي تؤثر في الدراسة حيث تصل قيمة معامل ألفا كرونباخ إلى 0.60 أو أكثر.  
وعند تطبيق ألفا كرونباخ على الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة كانت النتائج كما موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (4-1) قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور الاستبيان

ت	القسم	معامل ألفا كرونباخ
1	جميع عبارات الاستبيان	0.81

يتضح من نتائج الجدول رقم (4-1) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ جيدة جدا لجميع عبارات الاستبيان ، حيث كانت (0.81)، وبذلك يكون الباحثون قد تأكدوا من صدق وثبات استبيان الدراسة مما يجعلهم على ثقة بصحة الإستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على الأسئلة واختبار فرضياته.

#### 2-4 خطوات تصميم و بناء أداة الدراسة:

قام الباحثون بإعداد إستبيان لإستقصاء آراء العاملين بإدارات المراجعة الداخلية في مجموعة من المصارف العاملة بمنطقة الخمس، وذلك من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة للتعرف على دور إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية، واستخدم مقياس ليكرت الخماسي ( Likert Scale ) للإجابة على أسئلة الإستبيان .

#### 3-4 خصائص مجتمع الدراسة:

#### 1-3-4 المؤهل العلمي:

جدول رقم (4-2) يبين المؤهل العلمي لأفراد العينة

المؤهل العلمي	التكرار Frequency	النسبة Percent
دبلوم	1	5.26
بكالوريوس	11	57.89
ماجستير	6	31.58
دكتوراه	1	5.26
أخرى	00	00
المجموع	19	100.00

نلاحظ من قيم الجدول (4-2) أن أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 57.89%، من إجمالي عينة الدراسة يحملون المؤهل العلمي بكالوريوس، وأن ما نسبته 31.58 % يحملون درجة الماجستير. وأن ما نسبته 5.26% يحملون درجة الدكتوراه، وأن ما نسبته 5.26% يحملون المؤهل العلمي دبلوم ، وهذا يدل على تنوع في المستوى التعليمي لأفراد العينة بخلفيتهم العلمية، مما قد يعطي مصداقية أكبر لنتائج الدراسة.

#### 2-3-4 التخصص:

جدول رقم (4-3) يبين التخصص لأفراد العينة

التخصص	التكرار Frequency	النسبة Percent
محاسبة	15	78.95
تمويل ومصارف	2	10.53



10.53	2	إدارة أعمال
00	00	اقتصاد
00	00	أخرى
100.00	19	المجموع

من قيم الجدول (3-4) نلاحظ أن ما نسبته 78.95% من أفراد العينة متخصصين في المحاسبة، بينما ما نسبته 10.53% من أفراد العينة متخصصين في تمويل ومصارف، وأيضاً في إدارة أعمال وهي نسبة مشتركة، وهذا مؤشر على أن أفراد عينة الدراسة لديهم تخصص فعال في مجال عملهم.

#### 3-3-4 سنوات الخبرة:

#### جدول رقم (4-4) يبين سنوات الخبرة

النسبة Percent	التكرار Frequency	العمر بالسنوات
00	00	أقل من 5 سنوات
73.68	14	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
26.32	5	أكثر من 10 سنوات
100.00	19	المجموع

من قيم الجدول (4-4) نلاحظ أن ما نسبته 73.68% من أفراد العينة يتمتعون بخبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات بمرتبة أولى، وبخبرة من 10 سنوات فأكثر بمرتبة ثانية بنسبة بلغت 26.32%، مما يوضح أن معظم العاملين بإدارة المراجعة الداخلية بالمصارف العاملة بمنطقة الخمس لديهم خبرات جيدة في مجال عملهم.

#### 4-4 التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة:

1. تم استخدام البيانات التي قام الباحثون بتجميعها للوصول إلى قرار بشأن رفض أو عدم رفض للفرضيات الصفرية (فرضيات العدم) التي وضعت لتفسير الظاهرة موضوع البحث باستخدام اختبار  $T$  (T - Test)، فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة (Significance Level) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، فيكون القرار قبول الفرض الصفرية  $H_0$ ، أما إذا كانت قيمة (Sig) أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، فيكون القرار رفض الفرض الصفرية  $H_0$  وقبول الفرض البديل  $H_1$ . وهذا القول يعني أن المتوسط الافتراضي لا يساوي الحقيقي، مما يضعنا بين أمرين إما أن يكون المتوسط الحقيقي أكبر من المتوسط الافتراضي وهذا يعني أن إجابات المشاركين في البحث تتجه نحو الموافقة، أو العكس إذا كان المتوسط الحقيقي أقل من المتوسط الافتراضي وهذا يعني أن إجابات المشاركين في البحث تتجه نحو عدم الموافقة، أما حول نتائج الدراسة عن تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية يؤدي إلى تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية، فكانت النتائج كما هي مبينه في الجدول التالي:

#### جدول رقم (4-5) يبين متوسط الإجابات حول تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
1- وجود نظام محكم لإدارة المراجعة الداخلية في المصرف يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة.	1.89	0.87	موافق
2- إدارة المراجعة الداخلية هي التي تحدد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية لدى المصرف.	2.10	0.31	موافق

دور المراجعة الداخلية كأداة لمواجهة الفساد المالي في تفعيل حوكمة المصارف التجارية..  
د. فرج الأخضر، د. عمر الغرياني، نورالدين الأشقر  
جامعة المرقب



محاييد	0.87	3.73	3- تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتشاور مع المراجع الخارجي حول دقة ومناسبة نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.
موافق	0.76	2.15	4- يتم فحص الإجراءات من قبل المراجع الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والقوانين واللوائح وبما يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة.
محاييد	1.20	3.00	5- يوجد في نظام المراجعة الداخلية إجراءات معينة للتأكد من القيام بتطبيق مبادئ الحوكمة.
موافق	0.50	2.57	المتوسط العام

من الجدول رقم (4-5) أعلاه يتبين أن متوسط الإجابات لكل من الأسئلة كانت تقع ضمن الإجابة موافق، ما عدا السؤال الثالث والخامس كان يقع ضمن الإجابة محايد، في حين أن المتوسط العام لكل الاسئلة كان يقع ضمن الإجابة موافق، وهذه النتائج تشير إلى أنه يوجد نظام محكم لإدارة المراجعة الداخلية في المصرف يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة، وأن إدارة المراجعة الداخلية هي التي تتولى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية لدى المصرف، ويتم فحص الإجراءات من قبل المراجع الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والقوانين واللوائح وبما يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة، في حين أن هناك حياد حول أنه يوجد في نظام المراجعة الداخلية إجراءات معينة للتأكد من القيام بتطبيق مبادئ الحوكمة، وأن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بالتشاور مع المراجع الخارجي حول دقة ومناسبة نظام الرقابة الداخلية بالمصرف، أما حول نتائج الدراسة عن القيام بعملية المراجعة الداخلية وفق المعايير المهنية يؤدي إلى تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية، فكانت النتائج كما هي مبينه في الجدول التالي:

جدول رقم (4-6) يبين متوسط الإجابات حول القيام بعملية المراجعة الداخلية وفق المعايير المهنية

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط	العبرة
موافق	1.07	2.42	1- يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية لتفعيل مبادئ الحوكمة.
محاييد	0.80	3.10	2- يتلقى المراجع الداخلي تدريب وتعليم مستمر حول المعايير المهنية لتفعيل مبادئ الحوكمة.
موافق	0.93	2.26	3- يتوفر لدى المراجع الداخلي تأهيل علمي ومهني لتفعيل مبادئ الحوكمة.
محاييد	0.67	3.31	4- يلتزم المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية الكافية عند قيامه بالإجراءات المتعلقة بتطبيق مبادئ الحوكمة.
موافق بشدة	0.41	1.78	5- يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المراجعة الداخلية.
محاييد	1.01	2.84	6- يتوفر فريق عمل متخصص من المراجعين الداخليين ممن تتوفر لديهم المعرفة التي تمكنهم من أداء مهامهم بصورة صحيحة ومرضية.
محاييد	0.34	2.62	المتوسط العام

من الجدول رقم (4-6) أعلاه يتبين أن متوسط الإجابة لسؤال الخامس كان يقع ضمن الإجابة موافق بشده، بينما السؤال الأول، والثالث كان يقع ضمن الإجابة موافق، والسؤال الثاني والرابع والسادس كانت إجابتهما تقع ضمن الإجابة محايد، في حين أن المتوسط العام لكل الاسئلة كان يقع ضمن الإجابة محايد، ومن خلال النتائج يتبين لنا أن يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المراجعة الداخلية، ويتوفر لدى المراجع الداخلي تأهيل علمي ومهني لتفعيل مبادئ





الحوكمة، كما يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية لتفعيل مبادئ الحوكمة ، وفي المقابل يوجد حياض حول توفر فريق عمل متخصص من المراجعين الداخليين ممن تتوفر فيهم المهارة والمعرفة والتخصص والتي تمكنهم من أداء مهامهم بصورة صحيحة ومرضية، وأن المراجع الداخلي يتلقى تدريب وتعليم مستمر حول المعايير المهنية لتفعيل مبادئ الحوكمة، ويلتزم ببذل العناية المهنية الكافية عند قيامه بالإجراءات المتعلقة بتطبيق مبادئ الحوكمة ، أما حول نتائج الدراسة عن استقلالية إدارة المراجعة الداخلية تؤدي إلى تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية، فكانت النتائج كما هي مبينه في الجدول التالي:

جدول رقم (4-7) يبين متوسط الإجابات حول استقلالية إدارة المراجعة الداخلية

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
موافق بشدة	0.68	1.63	1- يتوفر لمدير المراجعة الداخلية الصلاحيات الكاملة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه.
موافق	0.56	1.89	2- يتم تحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية بشكل واضح ومكتوب من قبل مجلس الإدارة بالمصرف.
محايد	0.88	2.68	3- تؤخذ بعين الاعتبار توصيات المراجع الداخلي في كافة النواحي المالية والمحاسبية والإدارية ذات العلاقة.
محايد	1.10	3.00	4- لا يوجد تعارض بين مصلحة المراجع الداخلي ومصلحة المصرف في تطبيق مبادئ الحوكمة.
موافق	0.87	2.26	5- يقدم المراجع الداخلي تقرير ربع سنوي إلى مجلس الإدارة عن مدى التزام المصرف بتطبيق مبادئ الحوكمة.
موافق	0.93	2.10	6- يوجد لإدارة المراجعة الداخلية استقلال تنظيمي من حيث مقدرتها للوصول لمجلس الإدارة والإدارة العليا ليتمكنها من تفعيل مبادئ الحوكمة.
موافق	0.90	2.52	7- يتمكن المراجع الداخلي من الوصول إلى السجلات والأشخاص المناسبين وغير ذلك دون قيود لتفعيل مبادئ الحوكمة.
محايد	0.74	3.00	8- يوجد للمراجع الداخلي استقلال عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها.
موافق	0.59	2.36	9- يمكن للمراجع الداخلي أن يقوم باتخاذ قرارات دون أي ضغوطات لمن تكون القرارات ذات تأثير عليهم.
موافق	0.47	2.38	المتوسط العام

من الجدول رقم (4-7) أعلاه يتبين أن متوسط الإجابات لكل من الأسئلة كانت تقع ضمن الإجابة موافق، ما عدا السؤال الثالث والرابع والثامن ، كانت تقع ضمن الإجابة محايد، في حين أن المتوسط العام لكل الاسئلة كان يقع ضمن الإجابة موافق، ومن خلال النتائج يتبين لنا أن يتوفر لمدير المراجعة الداخلية الصلاحيات الكاملة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه، كما يتم تحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية بشكل واضح ومكتوب من قبل مجلس الإدارة بالمصرف، كما ان المراجع الداخلي يقدم تقرير ربع سنوي إلى مجلس الإدارة عن مدى التزام المصرف بتطبيق مبادئ الحوكمة، ويوجد لإدارة



المراجعة الداخلية استقلال تنظيمي من حيث مقدرتها للوصول لمجلس الإدارة والإدارة العليا ليتمكن من تفعيل مبادئ الحوكمة، كما بينت النتائج أن المراجع الداخلي يتمكن من الوصول إلى السجلات والأشخاص المناسبين وغير ذلك دون قيود لتفعيل مبادئ الحوكمة وايضا يمكن للمراجع الداخلي أن يقوم باتخاذ قرارات دون أي ضغوطات لمن تكون القرارات ذات تأثير عليهم ، أما حول نتائج الدراسة عن متابعة تطبيق وتقييم نظم وإجراءات إدارة المخاطر وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية، فكانت النتائج كما هي مبينه في الجدول التالي:

جدول رقم (4-8) يبين متوسط الإجابات حول متابعة تطبيق وتقييم نظم وإجراءات إدارة المخاطر

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
موافق	0.69	2.52	1- يقوم المراجع الداخلي بتقييم أولي للمخاطر ذات العلاقة بالنشاط محل الفحص بحيث تعكس أهداف المهمة هذا التقييم.
محايد	0.93	2.73	2- يتم وضع نظم وإجراءات المراجعة الداخلية بناءً على دراسة للمخاطر التي تواجه المصرف.
غير موافق	0.68	3.63	3- تقوم إدارة المراجعة الداخلية بوضع نظم وإجراءات إدارة المخاطر في المصرف لتطبيق مبادئ الحوكمة على نحو سليم.
غير موافق	0.59	3.36	4- تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتحديد طبيعة العمل بشأن التقييم والإسهام في تحسين إدارة المخاطر والرقابة فيما يتعلق بالحوكمة.
محايد	0.88	3.31	5- يتم الاستعانة بأراء وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات في المصرف عند وضع نظم لدراسة المخاطر ومن تم تحديثها ومتابعتها بشكل دوري.
محايد	0.99	2.89	6- يتولى نشاط المراجعة الداخلية مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالمصرف من خلال خطة لإدارة المراجعة الداخلية.
محايد	0.51	3.07	المتوسط العام

من الجدول رقم (4-8) أعلاه يتبين أن متوسط الإجابات لكل من الأسئلة كانت تقع ضمن الإجابة محايد ، ما عدا السؤال الاول وقع ضمن الموافق، وعلى غرار اخر فإن السؤال الثالث والرابع وقعت ضمن غير موافق، في حين أن المتوسط العام لكل الاسئلة كان يقع ضمن الإجابة محايد، ومن خلال النتائج يتبين لنا بأن هناك موافقة على أن المراجع الداخلي يقوم بتقييم أولي للمخاطر ذات العلاقة بالنشاط محل الفحص بحيث تعكس أهداف المهمة هذا التقييم. بينما هناك حياد حول أنه يتم وضع نظم وإجراءات المراجعة الداخلية بناء على دراسة للمخاطر التي تواجه المصرف، وأيضا حول أن نشاط المراجعة الداخلية يتولى مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالمصرف من خلال خطة لإدارة المراجعة الداخلية، وحياد حول أنه يتم الاستعانة بأراء وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات في المصرف عند وضع نظم لدراسة المخاطر ومن تم تحديثها ومتابعتها بشكل دوري ، وفي المقابل يوجد عدم موافقة على أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بتحديد طبيعة العمل بشأن التقييم والإسهام في تحسين إدارة المخاطر والرقابة فيما يتعلق بالحوكمة، وأيضا حول أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بوضع نظم وإجراءات إدارة المخاطر في المصرف لتطبيق مبادئ الحوكمة على نحو سليم ، أما حول نتائج الدراسة عن تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية، فكانت النتائج كما هي مبينه في الجدول التالي:



جدول رقم (4-9) يبين متوسط الإجابات حول تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
موافق بشدة	0.62	1.94	1- المراجعة الداخلية تعمل على ضمان حقوق المساهمين.
موافق بشدة	0.41	1.78	2- المراجعة الداخلية تعمل على ضمان المعاملة المتكاملة بين حملة الأسهم فيما يتعلق بالاطلاع على التقارير.
موافق	0.81	2.00	3- المراجعة الداخلية تعمل على ضمان مستوى كل من الإفصاح والشفافية.
موافق	0.74	2.00	4- المراجعة الداخلية تعمل على مساعدة وتوجيه مجلس الإدارة.
موافق بشدة	0.53	1.78	5- المراجعة الداخلية تساهم في العمل على ضمان حقوق أصحاب المصالح.
موافق	0.25	1.90	المتوسط العام

من الجدول رقم (4-9) أعلاه يتبين أن متوسط الإجابات لكل من الأسئلة كانت تقع ضمن الإجابة موافق بشدة، ما عدا السؤال الثالث والرابع وقع ضمن الإجابة موافق، في حين أن المتوسط العام لكل الاسئلة كان يقع ضمن الإجابة موافق، ومن خلال النتائج يتبين لنا بأن هناك موافقة بشدة على أن المراجعة الداخلية تعمل على ضمان المعاملة المتكاملة بين حملة الأسهم فيما يتعلق بالاطلاع على التقارير، كما أن المراجعة الداخلية تساهم في العمل على ضمان حقوق أصحاب المصالح، وعلى ضمان حقوق المساهمين، فحين هناك موافق فقط على أن المراجعة الداخلية تعمل على ضمان مستوى كل من الإفصاح والشفافية، وعلى مساعدة وتوجيه مجلس الإدارة.

4-5 الإجابة على فرضيات الدراسة:

قام الباحث باستخدام اختبار T، وذلك

لاختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:-

$H_1$ : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية للحد من الفساد المالي.

$H_0$ : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية للحد من الفساد المالي. و قد كانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4-10) يبين اختبار T

P, Value	اختبار T	T
0,000	5.18	1

من الجدول (4-10) أعلاه يتضح أن قيمه (P.Value) تساوي 0.00 وهي قيمة اصغر من قيمة مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية قيد الدراسة للحد من الفساد المالي.



### الفرضية الثانية:-

$H_1$ : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيام بعملية المراجعة الداخلية وفق المعايير المهنية وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية للحد من الفساد المالي.

$H_0$ : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيام بعملية المراجعة الداخلية وفق المعايير المهنية وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية للحد من الفساد المالي. و قد كانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4-11) يبين اختبار T

ت	اختبار T	P,Value
1	7.30	0,000

يتضح من الجدول (4-11) أعلاه أن قيمة (P.Value) تساوي 0.00 وهي قيمة أصغر من قيمة مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيام بعملية المراجعة الداخلية وفق المعايير المهنية وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية قيد الدراسة للحد من الفساد المالي.

### الفرضية الثالثة:-

$H_1$ : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية إدارة المراجعة الداخلية وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية للحد من الفساد المالي.

$H_0$ : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية إدارة المراجعة الداخلية وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية للحد من الفساد المالي. و قد كانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4-12) يبين اختبار T

ت	اختبار T	P,Value
1	3.89	0,001

يتضح من الجدول (4-12) أعلاه أن قيمة (P.Value) تساوي 0.001 وهي قيمة أصغر من قيمة مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية إدارة المراجعة الداخلية وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية قيد الدراسة للحد من الفساد المالي.

### الفرضية الرابعة:-

$H_1$ : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متابعة تطبيق وتقييم نظم وإجراءات إدارة المخاطر وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية للحد من الفساد المالي.

$H_0$ : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متابعة تطبيق وتقييم نظم وإجراءات إدارة المخاطر وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية للحد من الفساد المالي. و قد كانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4-13) يبين اختبار T

ت	اختبار T	P,Value
1	8.86	0,000



يتضح من الجدول (4-13) أعلاه أن قيمه (P.Value) تساوي 0.00 وهي قيمة أصغر من قيمة مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متابعة تطبيق وتقييم نظم وإجراءات إدارة المخاطر وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية قيد الدراسة للحد من الفساد المالي.

#### 4-6 نتائج الدراسة :

بعد إتمام تحليل ومناقشة أسئلة الدراسة وتفسيرها يقدم الباحثون النتائج التي توصلت إليها، والتي تمثلت في الآتي :

- 1- كشفت الدراسة على أنه يوجد توافق في وجود نظام محكم لإدارة المراجعة الداخلية في المصرف يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة، وأن إدارة المراجعة الداخلية تتولى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية لدى المصرف، وتفحص الإجراءات للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والقوانين واللوائح وبما يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة والحد من الفساد المالي.
- 2- أوضحت الدراسة على وجود دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المراجعة الداخلية، وأن المراجع الداخلي لديه تأهيل علمي ومهني لتفعيل مبادئ الحوكمة ، كذلك يمتلك معرفة كافية بالمعايير المهنية لتفعيل مبادئ الحوكمة.
- 3- بينت الدراسة على أن المراجع الداخلي يقوم باتخاذ قرارات دون أي ضغوطات لمن تكون القرارات ذات تأثير عليهم، وتتوفر لديه الصلاحيات الكاملة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه.
- 4- كشفت الدراسة على أنه لا يوجد توافق في أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بتحديد طبيعة العمل بشأن التقييم والإسهام في تحسين إدارة المخاطر والرقابة فيما يتعلق بالحوكمة.
- 5- أما عن فرضيات الدراسة فقد بينت النتائج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية، القيام بعملية المراجعة الداخلية وفق المعايير المهنية، استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، متابعة تطبيق وتقييم نظم وإجراءات إدارة المخاطر وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية قيد الدراسة وبما يساهم في مكافحة الفساد المالي داخل المؤسسة.

#### 4-7 التوصيات :

في ضوء بعض النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بالتالي:-

- 1- ضرورة المحافظة على وجود نظام محكم لإدارة المراجعة الداخلية في المصارف العاملة بمنطقة الخمس لكي يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة بها والحد من الفساد المالي.
- 2- ضرورة اهتمام إدارة المراجعة الداخلية بفحص الإجراءات للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والقوانين واللوائح لمساهمتها في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية.
- 3- ضرورة تعميق المفاهيم والمبادئ التي قضت بها المعايير الدولية للمراجعة الداخلية لدى كافة المراجعين الداخليين من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة .
- 4- يجب على المراجعين الداخليين بالمصارف امتلاك معرفة كافية بالمعايير المهنية، وأن يكون لديهم تأهيل علمي ومهني كاف لتفعيل مبادئ الحوكمة.
- 5- توفير استقلالية المراجع الداخلي واتخاذ القرارات دون أي ضغوطات تأثيرية، ومنحه الصلاحيات الكاملة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه.

قائمة المراجع :

أولاً: المراجع العربية :

1. أحمد نور (2007) ، قياس مدى إلتزام المستشفيات الخاصة الحائزة على جائزة الجودة والتميز في محافظة عمان وأثره في تطبيق جودة التدقيق الداخلي .
2. إدريس عبدالسلام اشتويوي (2013) ، المراجعة معايير واجراءات ، ينگازي ، الطبعة السادسة.
3. بشير محمد عاشور(1990)، تقييم دور المراجع الداخلي في الشركات الصناعية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس.
4. الجبو(2017) ، دور المراجعة الداخلية بالمؤسسات الصناعية الليبية في تفعيل حوكمة المؤسسات من خلال تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية ، دراسة تطبيقية على الشركة الليبية للحديد والصلب ، رسالة ماجستير ، جامعة طرابلس.
5. زكي حسني مبارك عويض (2005) ، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء بالوحدات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس.
6. شحاته السيد شحاته ، محمد السيد سرايا ، محمد إبراهيم راشد (2013) ، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة ، دار التعاون الجامعية ، الإسكندرية .
7. صالح ميلود خلاط (الواقع والآفاق \_ 22-24/2/2005)، مجال خدمات وظيفية المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الأول حول الرقابة الداخلية- الواقع والآفاق، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.
8. طارق عبدالعال حماد (2009) ، حوكمة الشركات : المفاهيم - المبادئ - التجارب - المتطلبات ، الدار الجامعية ، القاهرة
9. عبدالفتاح الصحن ، أحمد نور (2002) ، الرقابة ومراجعة الحسابات ، مؤسسة شبكة الجامعة للطباعة والنشر ، الإسكندرية.
10. علي ناظم الشيخ ، وعلي كريم محمد (2017) ، كفاءة وفاعلية نظام المراجعة الداخلية وأثرها في تطبيق حوكمة الشركات ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية المجلد السابع العدد الرابع ، جامعة المثنى (العراق).
11. قباجة عدنان عبدالمجيد (2008)، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، رسالة دكتوراه ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
12. لخضر أوصيف (2010)، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات ، رسالة ماجستير ، الإقتصاد جامعة ورقلة.
13. محمد عبدالحليم عمر (2008) ، محاضرة حول الجوانب السلوكية للحوكمة ، دورة حوكمة الشركات ، مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر .
14. محمد أبو عقرب (2005) ، دراسة العوامل التي تؤثر على كفاءة أداء المراجعين الداخليين في الشركات الصناعية العامة الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة طرابلس.
15. محمد محمود عبد المجيد (2007)، دراسات متقدمة في المراجعة: الاتجاهات الحديثة في المراجعة، القاهرة، بدون ناشر.
16. مسعود شيبان (2016)، دور المراجعة الداخلية في دعم حوكمة المؤسسات ، رسالة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي (أم البواقي) ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، الجزائر.
17. ميخائيل (2005)، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية .
18. وجدي حامد حجازي (2010)، أصول المراجعة الداخلية ، دار التعليم الجامعي ، القاهرة .



19. ياسر محمد محمود (2008) ، دور المراجع الداخلي في تقييم فعالية إدارة المخاطر بالمنشأة، رسالة ماجستير بالمنشأة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة.

ثانياً: المراجع الاجنبية :

1. Alamgir, M,(2007), Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7–8.
2. Freeland, C, (2007), Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the way to Financial stability and Development, a Conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7–8.
3. OECD, (1999),” Principles of Corporate Governance”, Organization for Economic Co\_ Operation and Development Publications Service.
4. [www.ir.egytrans.com](http://www.ir.egytrans.com).

### Abstract

This study aims at highlighting the role of the internal auditor as an internal control tool to face financial corruption in activating the corporate governance in the Libyan commercial banks under study. In the practical part, a questionnaire was designed and distributed to the employees of the internal audit departments of commercial banks in the city of Alkhoms. The purpose of this step is to find out the views of employees on the subject of the study, and the results showed that there is a statistically significant relationship between application of an elaborate system of internal audit work, carrying out internal audit in accordance with professional standards, the independence of the internal audit management, follow-up and evaluation of the application of systems and procedures for risk management and activation of the principles of corporate governance in commercial banks under study and thus, contributing to the fight against financial corruption within the institution.

**Key words:** Corporate Governance, Internal Audit, Financial Corruption